



## 5.3٪ ارتفاعاً بأصول البنك إلى 37,6 مليار جنيه

# 354 مليون جنيه أرباح «الأهلي الكويتي - مصر» بالنصف الأول بنمو 54٪

■ معرفي: رغم الظروف غير المسبوقه حافظنا على معدلات نمو جيدة وأداء قوي بالنصف الأول ■ السلاوي: البنك سيواصل الاستثمار بتطوير خدماته المصرفية الرقمية والإلكترونية خلال 2020

لتخفيف من الأعباء المالية عن العملاء من خلال تنفيذ مبادرة تأجيل استحقاق الأقساط لمدة ستة أشهر لجميع التسهيلات الائتمانية وبطاقات الائتمان بدون أي غرامات تأخير». وأضاف: «مبادرات البنك المركزي كان لها الدور الأكبر في عبور تلك الأزمة والتخفيف من آثارها السلبية. ولقد وضعنا نصب أعيننا التعاون عن كثب مع الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لضمان حماية موظفينا وعملائنا من المخاطر المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، وتم وضع خطة عمل لتنفيذ الإجراءات الاحترازية الصادرة عن وزارة الصحة المصرية والبنك المركزي المصري. ولا يفوتني عند الحديث عن هذه النتائج، أن أعبر عن بالغ شكري وامتناني لفريق العمل بالبنك على جهودهم خلال هذه الفترة العصيبة وما أظهروه من تفان وقوة تحمل، مما مكن البنك من مواصلة تحقيق معدلات نمو متميزة وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية عالية المستوى للعملاء». وشدد السلاوي على أن البنك الأهلي الكويتي - مصر سيواصل خلال 2020، الاستثمار في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية والرقمية، كجزء رئيسي من استراتيجيته للتحويل الرقمي وتحقيق النمو.



خالد السلاوي

تحقيق المزيد من النجاح والنمو خلال الفترة المقبلة».

### مواصلة التحول الرقمي

وفي وقت سابق من هذا العام، حصل البنك على جائزة أفضل أداء من مجلة «The European»، وهي إحدى المجلات الرائدة في مجال الأعمال والتي ترصد الأداء المتميز في قطاع الخدمات المصرفية على المستوى الدولي، كما حصد أيضاً جائزة البنك الأكثر ابتكاراً من مجلة «International Finance»، وهو ما يعد دليلاً على قوة أداء البنك ومواكبته للتطور الذي يشهده السوق المصرفي المصري.



علي معرفي

وأضاف: «على الرغم من الظروف غير المسبوقه التي يواجهها القطاع المصرفي في كافة أنحاء العالم بسبب هذه الجائحة، فقد حافظ البنك الأهلي الكويتي - مصر على معدلات نمو جيدة وأداء قوي بشكل عام خلال النصف الأول من هذا العام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم بالشكر والتقدير لفريق الإدارة التنفيذية وكافة الموظفين على تفانيهم وتفانيهم في العمل. وأنا على يقين بأن فريق العمل بمصرفنا سيكون قادراً على مواصلة

أعلن البنك الأهلي الكويتي - مصر عن استمراره في تحقيق معدلات نمو جيدة خلال النصف الأول من 2020، حيث ارتفع صافي الأرباح للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020 بنسبة 54٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق ليصل إلى 354 مليون جنيه مصري. وأوضح البنك في بيان صحافي، أن صافي الأرباح التشغيلية لسنوات الفترة بلغت 631 مليون جنيه، بزيادة قدرها 44٪ عن نفس الفترة من العام السابق، كما نجح البنك في زيادة إجمالي الأصول بنسبة قدرها 5,3٪ لتصل إلى 37,6 مليار جنيه، مقارنة بميزانية العام الماضي والتي كانت 35,7 مليار جنيه في نهاية 2019. ومن ناحية أخرى، نمت ودائع العملاء بنسبة قدرها 5٪ لتصل إلى 29,5 مليار جنيه، فضلاً عن نمو محفظة القروض بنسبة قدرها 9٪ لتصل إلى 21,2 مليار جنيه، وذلك مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

### معدلات نمو جيدة

وتعقيباً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة البنك «الأهلي الكويتي - مصر» علي معرفي: «لقد تم تكثيف جهودنا لدعم عملائنا خلال جائحة فيروس كورونا، ووفرننا جسوراً للتواصل مع عملائنا بكل الوسائل المتاحة والمتكسرة خلال هذه الفترة العصيبة، ولقد تواصلنا عن كثب مع الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لضمان حماية موظفينا وعملائنا من المخاطر المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، وقمنا بوضع خطة عمل لتنفيذ الإجراءات الاحترازية الصادرة عن وزارة الصحة المصرية والبنك المركزي المصري».

## جانحة كورونا حالت دون شغل تلك الوظائف

# «المشروعات السياحية»: لدينا 140 وظيفة شاغرة

■ توظيف 130 عاملاً كويتياً خلال السنوات الخمس الماضية.. و850 عاملاً وافداً في الشركة



أحمد مغربي

كشفت شركة المشروعات السياحية في وثيقة حصلت عليها «الأنباء» على نسخة منها أن عدد الشواغر الوظيفية لدى الشركة لعام 2020 يبلغ 140 وظيفة، وأن أسباب عدم شغلها حتى تاريخه نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا.

ونذكرت الشركة أنها مستوفية نسبة العمالة الوطنية، وذلك بموجب الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن نسبة العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية، وفيما يخص تفاصيل عدد العاملين غير الكويتيين فإن الشركة لديها نحو 850 عاملاً يتوزعون على 805 عقود محلية وخارجية و45 عقداً خاصاً، علماً بأنه لا يوجد عاملون لدى الشركة معينون مقابل عمل.

وحول عدد الوظائف التي تم إحلال العمالة الكويتية فيها محل العمالة الوافدة تطبيقاً لسياسة الإحلال لدى الشركة خلال السنوات الخمس الماضية، ذكرت أنه نظراً لطبيعة الشركة المرتبطة بإدارة المرافق

السياحية والترفيهية وتقديم الخدمات فإن معظم وظائفها فنية وخدمية من العاملين غير الكويتيين وبمعدل دوران عالٍ للتعيين وإنهاء الخدمات نظراً لهذه الطبيعة ومعظم الوظائف القيادية والإشرافية المعينة بالشركة يشغلها عاملون كويتيون، حيث بلغ عدد المعيّنين 130 عاملاً خلال الخمس سنوات الماضية وبلغ عدد المنتهية خدماتهم من العاملين غير الكويتيين 851 عاملاً خلال الفترة. وقال إن عدد المستشارين غير الكويتيين

## لا اعتماد التقريرين المالي والإداري وانتخاب مجلس إدارة جديد

# «اتحاد وسطاء العقار» يعقد عمومته العادية 4 أكتوبر المقبل

طارق عرابي

أعلن الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد للسنوات الثلاث القادمة 2020-2023 اعتباراً من تاريخ 30 أغسطس الماضي وحتى 19 سبتمبر الجاري، كما تم تحديد موعد الانسحاب اعتباراً من 20 وحتى 26 سبتمبر الجاري.

وفي هذا الإطار، وجه رئيس مجلس إدارة الاتحاد فيصل الشهران دعوة لأعضاء مجلس الإدارة لحضور الجمعية العمومية العادية التي ستعقد يوم الأحد الموافق 4 أكتوبر في قاعة بحرة بغرفة تجارة وصناعة الكويت، والتي ستناقش التقريرين المالي والإداري عن السنة المالية المنصرمة، إلى جانب انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للاتحاد.

ودعا الشهران الراغبين للترشح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد إلى مراجعة مقر الاتحاد الكائن في برج العوضي خلال أوقات الدوام الرسمي، وذلك قبل انتهاء الفترة المحددة للترشح والتي تنتهي في 19 سبتمبر الجاري.



## اختتم التعاملات عند 1,04 دينار مع أول إدراج له أمس

# البورصة تستقبل «بيتك كايبتال ريت» بنشاط إيجابي و 189 مليون دينار مكاسب

شريف حمدي

استعادت بورصة الكويت نشاطها الإيجابي في جلسة تعاملات أمس بعد تراجع منذ بداية الأسبوع، وجاء نشاط البورصة متزامناً مع إدراج صندوق بيتك كايبتال ريت بالسوق. وشهد الصندوق في أول تداولاته تنفيذ 121 صفقة على عدد 260,2 ألف سهم بقيمة 272,9 ألف دينار، ليختتم التعاملات عند سعر 1,04 دينار.

ويأتي إدراج «بيتك ريت» في إطار العوامل الإيجابية التي تعزز الثقة بالبورصة الكويتية من قبل المتعاملين سواء على مستوى قدرتها على جذب إدراجات جديدة لشركات مهمة كما حدث مع إدراج أسهم شركة شمال الزور منتصف الشهر الماضي، أو من خلال توفير منصة جديدة بإدراج صندوق بيتك كايبتال ريت، حيث يعد أول الصناديق العقارية المدرة للدخل (المتداولة) المحلية التي يتم إدراجها في سوق المال الكويتي. وحققست البورصة الكويتية أمس ارتفاعاً جماعياً على مستوى المؤشرات والمتغيرات، وفي مقدمتها القيمة السوقية التي حققت مكاسب بنسبة 0,6٪ بإضافة 189 مليون دينار للمكاسب السابقة لتصل إلى 30,78 مليار دينار ارتفاعاً من 30,59 مليار دينار أول من أمس. وسجلت حركة التداول نشاطاً لافتاً أمس، إذ بلغت كميات التداول 352,4 مليون سهم من خلال 10,506 صفقات بقيمة 43,4 مليون دينار. وتركزت السيولة حول أسهم أهلي متحد بـ 7,4 ملايين دينار، تلاه سهم بيتك بـ 6,1 ملايين دينار، ثم سهم الوطني بـ 4,5 ملايين دينار، وسهم الخليج بـ 2,9 مليون دينار، وسهم زين بـ 2,1 مليون دينار. وهذه الأسهم الخمس استحوذت على 53٪

## القانون يرفع القيود عن الأفراد في الاستيراد ويفتح الأسواق للجميع

# «التجارة»: «قانون الاستيراد» يواكب المتغيرات التشريعية والتجارية والاقتصادية

■ القانون سيسهم في تنشيط الحركة التجارية وتنويع المعروض وبتيح للمستهلك خيارات متعددة



قالت وزارة التجارة والصناعة إن مشروع قانون الاستيراد الذي وافق عليه مجلس الوزراء، وأحالته إلى سمو نائب الأمير ولي العهد تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة، يهدف لمواكبة المتغيرات التشريعية التجارية والاقتصادية والأفكار الحديثة القائمة على مفاهيم فتح الأسواق وتوسيع دائرة الخيارات للمستورد سواء كان تاجراً أو غير تاجر.

وأضافت الوزارة في بيان صحافي، إن مشروع قانون الاستيراد يهدف إلى قصر حق مزاولة عملية الاستيراد على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيدين في السجل التجاري وفقاً للضوابط والأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية، مؤكدة أنه يرفع القيود عن الأفراد في الاستيراد ويفتح الأسواق للجميع. وأوضحت «التجارة» أن

تنافسية، لافتة إلى أن مشروع القانون سيسهم في تقليل التكلفة ويضمن وصول المنتج بجودة عالية، خاصة في الأحوال الاستثنائية مما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد المحلي. يذكر أن مشروع قانون الاستيراد يعتبر المشروع العاشر الذي قدمه وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ضمن منظومة التشريعات الاقتصادية المتكاملة لتحسين بيئة الأعمال التجارية، حيث تم تعديل قانون الشركات ثلاث مرات (2017-2018-2019) وتعديل قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع إقرار قانون السجل التجاري في عام 2018، وتم إقرار قانون تنظيم التأمين وقانون مراقبة الحسابات وقانون تبادل المعلومات الائتمانية في عام 2019، وينتظر أن يقر مجلس الأمة قانون الإفلاس. وتشجيع وجذب وتنشيط قطاع الاستيراد في الكويت. وأشارت إلى أن مشروع قانون الاستيراد سيسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية والتنوع في المعروض والمنافسة في الأسعار، كما أنه سيساهم للمستهلك خيارات متعددة، ومنتجات مختلفة وأسعاراً

مشروع قانون الاستيراد نقلة هامة لتشجيع الاقتصاد والتجارة في الكويت، مبيته أنه يتناسب مع تطورات حركة التجارة الدولية ويستهدف تحديث منظومة العمل في الاستيراد وتحسين ترتيب الكويت بالمؤشرات الدولية التجارية والاقتصادية على النحو الذي يساعد في تحفيز